

المحور الأول: مفهوم الدولة مدخل عام إلى نظرية الدولة

الدرس الثاني:

أركان الدولة و وظائفها

1. أركان الدولة:

هناك مجموعة من الأركان لا بد من توافرها حتى يطلق على التجمع الإنساني اسم الدولة هذه الأركان

هي:

- أ- **الشعب**: يمثل الركن الأول والأساسي في تكوين الدولة، إذ لا يمكن تصور وجود دولة دون سكان، فوجود الدولة هو في حقيقته نتيجة طبيعية لوجود جماعة بشرية راغبة في التنظيم ضمن إطار سياسي وقانوني موحد. ويُعرّف الشعب بأنه مجموعة الأفراد الذين يستقرون بصفة دائمة داخل إقليم معين، ويخضعون لسلطة سياسية واحدة، ويرتبطون فيما بينهم بروابط قانونية وسياسية واجتماعية.
- ب- **الإقليم**: وهو المجال الجغرافي الذي تمارس الدولة سيادتها عليه، ويُعد الركن الثاني من أركان الدولة بعد الشعب. فلا دولة بلا إقليم، لأنه يمثل الحيز المكاني الذي يعيش فيه سكان الدولة والذي تُمارس فيه السلطة وتُطبّق فيه القوانين.

مكونات الإقليم: يشمل الإقليم الجغرافي للدولة اليابسة والمياه الداخلية والإقليم البحري والمجال الجوي الذي يعلو أراضي الدولة. على النحو التالي:

- **الإقليم الأرضي**: وهي الأرض التي يقيم عليها الشعب بشكل دائم. تختلف مساحتها من دولة إلى أخرى، فقد يكون مجزأً إلى عدة أجزاء غير متلاصقة.
- **الإقليم المائي**: ويشمل جميع الأنهار والبحيرات والمسطحات المائية الواقعة داخل حدود الدولة.
- **الإقليم الجوي**: وقد نصت اتفاقية شيكاغو للطيران المدني الدولي (1944) على مبدأ سيادة الدولة الكاملة على مجالها الجوي، وهو ما مكّن الدول من وضع أنظمة صارمة لتنظيم الطيران المدني والعسكري.

ج- **السلطة السياسية**: فلا يكفي لقيام الدولة وجود شعب وإقليم فقط، بل لا بد من وجود سلطة سياسية منظمة تتولى شؤون الحكم والإدارة فهي مصدر قوة وسلطة الدولة. والسلطة السياسية هي الأداة التي

تُعبّر عن إرادة الدولة وتمارس باسمها السيادة على الإقليم والسكان، وهي التي تفرض القوانين وتضمن احترامها وتدير العلاقات مع الدول الأخرى.

د. الاعتراف الدولي: اختلف الفقهاء حول اعتبار الاعتراف ركناً من أركان قيام الدولة، فذهب فريق من الفقهاء إلى أنه ركن أساسي لقيام الدولة من الناحية القانونية الدولية، إذ لا تكتسب الدولة الشخصية الدولية الكاملة إلا بعد اعتراف غيرها من الدول بها. في المقابل، يرى فريق آخر أن الاعتراف ليس ركناً من أركان قيام الدولة، بل هو مجرد إجراء كاشف لوضع قانوني قائم بالفعل، أي أن الدولة تنشأ وتقوم قانوناً متى توافرت فيها الأركان الثلاثة الأساسية: إقليم محدد، سكان دائمون، سلطة سياسية ذات سيادة.

2- وظائف الدولة:

إن وجود الدولة يعدّ مسألة أساسية وضرورية في حياة التجمعات البشرية، فهي لم تنشأ اعتباطاً وإنما جاءت استجابةً لحاجات إنسانية ومجتمعية ملحة. فلو لم تكن هناك حاجة موضوعية لتنظيم العلاقات بين الأفراد وضبط سلوكهم وتوفير الأمن والاستقرار، لما كان لقيام الدولة مبرر في الأصل. ومن ثم، فإن وظائف الدولة تُعدّ انعكاساً لهذه الحاجات، وتتجلى في عدة مجالات رئيسية:

الوظيفة الأمنية: وهي من أقدم وأهم وظائف الدولة، إذ تتمثل في حماية الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية.

الوظيفة السياسية: حيث تتولى الدولة تنظيم شؤون الحكم وصناعة القرار العام، عبر مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية.

الوظيفة القانونية: إذ لا يمكن الحديث عن دولة دون وجود نظام قانوني ينظم حياة الأفراد والعلاقات بينهم.

الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية: نجدها من خلال مهام الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية. كما تسعى الدولة اجتماعياً إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد وضمان العدالة الاجتماعية.

الوظيفة الثقافية والتربوية: إذ تضطلع الدولة بمسؤولية الحفاظ على الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء الجماعي، إلى جانب تطوير التعليم والثقافة والفنون....